

استحقاق السندات خلال خمس سنوات وتنقسم إلى شريحتين

تعين «الخليج» مديراً رئيسياً مشاركاً لإصدار سندات بقيمة 60 مليون دينار لـ «العقارات المتحدة»



ميشال العقاد ومحمد السقاف وأعضاء الإدارة التنفيذية في بنك الخليج وشركة العقارات المتحدة أثناء الحفل



محمد السقاف

أعلن بنك الخليج أخيراً عن تعيينه مديراً رئيسياً مشاركاً لإصدار سندات لصالح شركة العقارات المتحدة، إحدى أبرز شركات التطوير العقاري في منطقة الشرق الأوسط، بقيمة 60 مليون دينار على مدار خمس سنوات.

وقد قامت وكالة كاييتال إنترليجنس بتصنيف تلك السندات في المرتبة BBB- مع نظرة مستقبلية إيجابية، وآساح هذا الحدث لبنك الخليج عرض هذه الفرصة الاستثمارية على عملائه من الأفراد والشركات. وقد بدأ الحفل الذي نظمه البنك مؤخراً بعرض موجز قدمه الرئيس التنفيذي لشركة العقارات المتحدة محمد السقاف، شمل نبذة عن شركة العقارات المتحدة كواحدة من أبرز شركات التطوير العقاري في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغ إجمالي قيمة أصولها 556,6 مليون دينار كما في 31 ديسمبر 2012. وتعتبر شركة مشاريع الكويت القابضة (كيكو) وهي إحدى أكبر وأكثر الشركات القابضة تنوعاً في المنطقة، المساهم الرئيسي بحصة

لعملائنا، أو من جهة الاستفادة من خبراتنا ومهارتنا في إدارة وهيئة السندات، وتشعر بالسعادة الكبيرة لهذه الشراكة مع شركة العقارات المتحدة، ويحدونا التفاؤل في أن هذه الاتفاقية ستكون بداية للعديد من أوجه التعاون المتبادل في المستقبل.

وسوف يتيح هذا الإصدار لعملائنا فرصة سانحة تدر عوائد مستقرة على محافظهم الاستثمارية مقارنة بالدوائع الثابتة. إن دورنا في هذا الإصدار يمثل علامة بارزة لبنك الخليج، سواء من حيث توفير العديد من الفرص الاستثمارية المجزية

الأمم التي تعود بالنفع على كلا الطرفين. من جانبه صرح الرئيس التنفيذي لبنك الخليج ميشال العقاد قائلاً إن التأييد الذي تلقيناه من مجتمع الاستثمار المحلي يشير بوضوح إلى قوة الشركة المصدرة والإقبال المحلي الكبير على السندات.

الكويتي تحقق لهم دخلاً ثابتاً من الفوائد المدفوعة بصفة ربع سنوية، فضلاً عن استرداد كامل رأس المال المستثمر عند تاريخ استحقاق السند. وأضاف السقاف: «ومن دواعي سرورنا أن نتعاون مع بنك الخليج ونتطلع إلى مزيد من الشراكات طويلة

خمس سنوات، أي في عام 2018، وتنقسم إلى شريحتين، واحدة بسعر فائدة ثابت قدره 5,75٪، والثانية بسعر فائدة متغير 3,25٪ فوق سعر الخصم المعلن من بنك الكويت المركزي. وسيتمتع العملاء المكتتبون بفرصة الاستثمار في سندات مقيمة بالدينار

الغالبية في شركة العقارات المتحدة، كما ألقى السقاف الضوء على مشروعات الشركة واستراتيجيتها للمضي قدماً، وقوة مركزها المالي كمصدر لهذه السندات. وخلال استعراض الإصدار قال السقاف: «من المقرر استحقاق السندات خلال

قال خلال لقاء مفتوح في جمعية الصحفيين إن الوثيقة سيتم عرضها على سمو الأمير

العربيد: الانتهاء من الوثيقة النهائية لمبادرة «الكويت عاصمة النفط» قريباً

فصل القناعي ان استضافة الجمعية لندوة الكويت عاصمة النفط تأتي انطلاقاً من مسؤوليتها المجتمعية والمهنية تجاه المجتمع، وخصوصاً المبادرات البناءة لخدمة الكويت، مشيراً إلى أن فكرة الكويت عاصمة النفط تنمحر حول كيفية استفادة الكويت من المخزون النفطي والعمل على الاستغلال الأمثل للمورد الطبيعي للأجيال الحالية والمستقبلية.



فيصل القناعي وعدنان الراشد في مقدمة الحضور بالندوة

ان تنمية الثقافة النفطية أضحي ضرورة في الوقت الراهن وخصوصاً مع انعدام الدخول في منظومة تنموية تعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل والاقتصاد، مبيحة ان الخطه التنموية تعتمد على تفعيل خطة وتعدد مصادر الدخل. وأضاف ان توصيات الاقتصاديين رأت ضرورة تركيز الكويت على الجانب النفطي مع تنوع المصادر واعداد البيئه الجاذبة في جميع المجالات لتحقيق الأمل الطموحة.

المستقبلية الناجحة. ولفتت إلى ان الإصلاح الاقتصادي والاجتماعي في المجتمع يعتمد على ضرورة الدخول في منظومة تنموية تعتمد على النفط كمصدر وحيد للدخل والاقتصاد، مبيحة ان الخطه التنموية تعتمد على تفعيل خطة وتعدد مصادر الدخل. وأضاف ان توصيات الاقتصاديين رأت ضرورة تركيز الكويت على الجانب النفطي مع تنوع المصادر واعداد البيئه الجاذبة في جميع المجالات لتحقيق الأمل الطموحة.

سلعة ملوثة وخطرة وناضبة وهو ما ينعكس سلباً على الثروة النفطية كونه أساساً للتنمية في أي مجتمع. وأشارت إلى ان مصطلح البرميل الذهبي يعبر عن كيفية التعامل مع النفط كسلعة مصنعة وليست كمنتج خام يتم تداوله على مر العصور، مبيحة ان ذلك التعبير يدل على ان الأهداف الموضوعه في المبادرة تسعى لتحقيق الحلم بتحويل النفط الخام إلى مواد إستراتيجية وسلع استهلاكية يطيلها العالم بالكامل، موضحة ان المبادرة تنطلق إلى دراسة عدد كبير من أنواع الصناعات الحالية



أحمد العربيد ود. فاطمة العبدلي خلال الندوة

معرية عن شركها لجمعية الصحفيين الكويتية لدعم المبادرة واستضافة الندوة. وأضافت العبدلي في تصريحات خلال الندوة أن الكويت مرت بعصر ذهبي لسنوات طويلة منذ اكتشاف النفط، مشيرة إلى أن النفط يعتبر المحرك الرئيسي ومؤسسة البترول الكويتية، ويوجد القطاع النفطي أن المبادرة وفرت له دعماً قوياً لأفكاره.

الأخيرة، داعياً المجتمع إلى تطبيقها في أسرع وقت ممكن لأن المشاكل تتضخم يوماً بعد يوم، خاصة أن دول الجوار المنتجة للنفط وإن كان إنتاجها أكبر إلا أنها لا تتمتع بمميزات الكويت في أن تكون عاصمة النفط. وبين أن المبادرة لاقت دعماً مادياً وتشجيعاً كبيراً من مؤسسة البترول الكويتية، ويوجد القطاع النفطي أن المبادرة وفرت له دعماً قوياً لأفكاره.

من جانبه، قالت احد المتطوعين في المبادرة د.فاطمة العبدلي ان دعم فكرة مبادرة الكويت عاصمة النفط يلقى قبولا من عدد من الجهات والمؤسسات في الكويت،

قال رئيس العمل التطوعي لمبادرة «الكويت عاصمة النفط» م. أحمد العربيد ان الفريق التطوعي للمبادرة على وشك الانتهاء من إعداد الوثيقة النهائية للمبادرة ومن تم رفعها إلى صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد للحصول على مباركته وموافقة لها.

وبين العربيد في كلمته باللقاء المفتوح لمبادرة الكويت عاصمة النفط الذي نظمته جمعية الصحفيين الكويتية أمس أن لدى القائمين على المبادرة قناعة تامة بأنها تعالج الكثير من الاختلال الاقتصادي في الكويت والمشاكل القائمة اليوم ستجد لها حلاً يمكن تداركه من خلال المبادرة.

وذكر العربيد أن الوثيقة النهائية تناقش على وجه الخصوص تصاعد حجم البسبب الأول فسي الميزانية وهو الرواتب ويعود السبب في ذلك إلى توظيف معظم الكويتيين في القطاع الحكومي وهو خطا اقتصادي ويبدو فيه أن الحكومة ملتزمة بتوظيف الجميع، مضيفاً أن الحكومة ملتزمة بإيجاد فرص عمل من خلال القطاع الخاص أو الشركاء الأجانب ووسائل عديدة أخرى ولكن لا يعني ذلك أن تتحمل مسؤولية توظيف الجميع. وأشار العربيد إلى أن المبادرة وصلت إلى مراحلها

● أحمد مغربي

«التجارة» تبحث مع المجلات الإعلانية عودة بعض الإعلانات التي يخالفها القانون

بين الحين والآخر والتي يكون أبطالها عادة من الأجانب الذين يستغلون أقرانهم بتأجير هذه التراخيص لهم لحل مشكلاتهم القانونية بعمل إقامات لهم أو ممارسة بعض الأنشطة التجارية المخالفة، وعن بيع التراخيص أوضح أن هذه وسيلة قد يلجأ لها بعض المواطنين الذين لا يستطيعون توفير الضمانات المالية المطلوبة باستخراج هذه الرخص، مبيحا ان الوزارة حثت القائمين على هذه المجالات الاعلانية على ضرورة الالتزام بالقوانين والقرارات المنظمة لهذه الاعلانات لوقف أي هدر لمصالح المواطنين أو الاقتصاد الوطني أو المال العام. وقال: ان المشكلات التي طرحها بعض اصحاب المجالات والجراند الاعلانية محل اهتمام وستتم متابعتها لرفع أي معوقات أمام مصلحة المواطنين، مشيراً إلى ان الوزارة ستقوم بالإشراف على السلع والخدمات ومتابعة كل ما هو جديد في الأسواق وتطبيق القوانين والقرارات المنظمة للاعلانات التجارية لضمان مصلحة المواطنين بشكل عام. وحضر الاجتماع كل من الوكيل المساعد لشؤون الشركات والتراخيص التجارية ووكيل الشؤون القانونية بالإدارة داود السايح ومدير إدارة الصحافة المحلية والوكالة المساعدة بالتكليف (وزارة الإعلام) لولوة السالم ومدير إدارة الرقابة التجارية علي الهاجري ومراقب تفتيش محافظة حولي مرزوق العتيبي.

كونا: بحث الوكيل المساعد لشؤون الرقابة التجارية في وزارة التجارة والصناعة د.عبدالله العويصي مع عدد من المجلات والجراند الاعلانية امس عودة بعض الاعلانات التي يخالفها القانون والتي قد تضر بالسوق المحلي. وقال العويصي لـ «كونا» ان وزارة التجارة والصناعة لاحظت خلال الأيام القليلة الماضية وجود بعض الاعلانات المخالفة التي قد تضر بالسوق المحلي بشكل عام، وبالمواطن بشكل خاص الأمر الذي دعاهم إلى عقد اجتماع عاجل مع هذه المجالات والجراند الاعلانية.

وأضاف أن الاجتماع تناول ظاهرة إعلانات التكبش وتحصيل الاموال التي اخفتت من الأسواق لأكثر من 10 سنوات ورجوعها للأسواق في الوقت الحالي ومشكلة الإعلان عن بيع أو تأجير التراخيص التجارية وطرق علاج هذه المشكلات. وذكر العويصي ان بعض التجار ضعاف النفوس يستغلون حاجة بعض المواطنين المعثرين مادياً لإيجاد حلول وهمية لمشاكلهم المادية من خلال تسديد جميع الالتزامات المالية على المتعثر في الجهات الدائنة من البنوك وشركات الاستثمار بطرق قد تكون مشبوهة أو غير قانونية مما يؤثر سلباً على السوق المحلي والمواطنين. وبين ان مشكلة إعلانات بيع وتأجير التراخيص التجاري ليست وليدة اليوم، بل هي مشكلة تظهر



جانب من الدورة التعريفية

بيوت الخبرة الاستشارية المتخصصة في هذا المجال. من جهته، أكد رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب عبدالمحسن الحنيف حرص البنك الصناعي على تطبيق السياسات والاجراءات التي أعلن عنها

وقدحضر البرنامج التعريفي رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب وأعضاء المجلس والمدير العام للبنك والإدارة التنفيذية، ممثلة بالمديرين ورؤساء الوحدات التنظيمية وقدم البرنامج أحد أكبر



الحنيف يتقدم مسؤولي البنك خلال الدورة التعريفية

نظم بنك الكويت الصناعي برنامجاً تعريفياً لتوضيح النظم والقواعد الجديدة للحكومة وذلك وفقاً للعمليات التي أصدرها بنك الكويت المركزي المتعلقة بالقطاع المصرفي في الكويت.